الانفتاح على النص، الأسباب والمراحل

نسرين بوعمراني

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، bounsrn80@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/10/30 **تاريخ المراجعة:** 2021/06/13 **تاريخ القبول:** 2021/06/16

ملخص

أسست الدراسات اللسانية توجهاتها على أساس المعطيات النحوية التراثية، وكانت نتيجة ذلك أن حصرت في الجملة لا تتعداها، حتى اصطدمت بقصور النحو القائم على حدودها عن استيعاب كثير من متعلقات اللغة، مما استدعى الانعتاق من قيود الجملة والبحث عن فضاء أرحب يمنحنا نظرة أشمل وأوسع، يتسم بكونه قادرا على استيعاب مسائل اللغة ويتجانس مع وظيفتها الأبرز وهي التواصل، وبناء على ذلك تطورت هذه الدراسات حول النصوص مطالبة بأن ينقل الدرس اللساني من شكله النسقي اللغوي إلى شكله التواصلي؛ وذلك من خلال ربط الخطاب بالمقام، والمتتبع للمشهد اللساني يجد أنه قد شهد ثلاثة تطورات فكرية مثلت المراحل التحولية الكبرى له، سنحاول إيجازها في هذه الوريقات كاشفين عن بعض أهم أسباب هذه النقلة.

الكلمات المفاتيح: لسانيات، نصية، نحو، أسباب، مراحل.

The Openness to the Text: Reasons and Stages

Abstract

The linguistic studies were based on the grammatical heritage. As a result, they were limited to the sentence to the extent that they fell short of the grammar of their borders. Thus, these studies on texts have evolved to require that the linguistic course should be transferred from its purely linguistic form to its communicative form, by linking the discourse to the denominator. Consequently, the observer of the linguistic scene finds that he has witnessed three intellectual developments which represent the major stages of its mutability which we will try to summarize in this article, while revealing some of the most important reasons for this shift.

Keywords: Linguistics, textual, grammar, causes, phases.

L'ouverture sur le texte: raisons et étapes

Résumé

Les études linguistiques ont fondé leurs orientations sur le patrimoine grammatical, se cantonnant ainsi à la phrase, jusqu'à ce qu'elles se heurtent aux lacunes de la grammaire qui ne permet pas de répondre à toutes les questions liées à la langue, ce qui a nécessité de se libérer des restrictions de la phrase pour aller chercher un espace qui offre une vision plus large, permettant de s'adapter aux problèmes de la langue et est cohérente avec sa fonction la plus importante, qu'est la communication. En conséquence, ces études sur les textes se sont développées en exigeant le passage du cours de la linguistique de sa forme purement linguistique à sa forme communicative, en liant le discours à la situation de communication. Dès lors, les études linguistiques ont connu trois développements intellectuels qui représentent les principales étapes de leur changement, que nous essaierons de résumer dans cet article, en abordant quelques-unes des raisons les plus importantes de ce changement.

Mots-clés : Linguistique, textuel, grammaire, causes, phases.

المؤلف المرسل: نسرين بوعمراني، bounsrn80@gmail.com

مقدمة

تمركزت الدراسات اللسانية إلى وقت غير بعيد حول الجملة بحثا وتنظيراً، ومع أن البحث اللساني عرف تغيرات وتطورات عديدة قادته من نظرية إلى أخرى إلا أنها جميعا اتفقت على مركزية الجملة، وكونها أكبر وحدة دلالية قابلة للدراسة، حتى اصطدم النقاش بإشكالية وصل المعنى بسياقه وربط أبعاد الظاهرة اللغوية، ليظهر جليا عجز الجملة عن مواكبة هذا الفكر الجديد، وأظهر البحث في العلاقات الداخلية المتشابكة للنص حاجة ماسة إلى تناول اللغة تناولا ألسنيا يتعدى حدود الجملة.

الإشكاليات:

- هل النحو القائم على الجملة قادر على مواكبة متطلبات الدرس اللساني الحديث؟
- ما هي المراحل التي مرت بها هذه النقلة؟ ثم ما هي أبرز الفروق بين النحو التقليدي ونحو النص؟

1-أسبـــــاب النقلة:

ظهرت الحاجة ملحة لبحث مقاربة أكفأ تعالج قضايا اللغة، وهكذا ظهرت لسانيات النص التي أخرجت البحث اللساني من ضيق الجملة إلى سعة النص، وسدت الثغرات التي عانت منها النظريات السابقة، وبينت إخفاق علم اللغة النظري والنحو التقليدي في الكشف عن خصوصية الأثر وتفاعله الداخلي؛ حيث رامت الجهود اللغوية في هذا المنهج اللساني النصي إلى تحقيق العلاقات القائمة في النص ودراسة التنظيم والترتيب الداخلي له والتنبه إلى الروابط التي يسهل على المنتج والمتلقي معا إدراك التماسك الداخلي للنص.

ولولا هذه النقلة لبقي الدرس اللساني يراوح مكانه، متخذا من الجملة ميدانا لحركته؛ فمنذ اللسانيات التاريخية والمقارنة التي سادت القرن التاسع عشر مرورا بلسانيات "سوسير" (Saussure) التي بزغت مع بدايات القرن العشرين وانتهاءً باللسانيات التوليدية التي أقام صرحها تشومسكي (Chomsky)، وقدم أول نماذجها في منتصف القرن العشرين، لم يتخط الدرس اللساني حدود الجملة، جاعلا إياها أكبر وحدة للتحليل.

فبظهور كتاب دروس اللسانيات العامة لصاحبه دي سوسير(DeSaussure) ظهرت مفاهيم لسانية حديثة تغير مفهوم الجملة من خلالها وزاد ارتباطها بالنظام الذي تنتمي إليه، وعن طريق التحليل يمكننا الوصول إلى العناصر المكونة لهذا النظام من كلمات وجمل، فالجملة بالنسبة لسوسير هي مجال البحث. وعلى نهجه سارت دراسات لمدارس كالمدرسة السلوكية بزعامة بلومفيلد(Bloomfield) الذي رفض أي دراسة لأبنية تتعدى الجملة، باعتبارها عنصر الكلام الأساسي، "فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما وبالجمل حصلنا لغتنا، وبالجمل نتكلم، وبالجمل نفكر أيضا. كما أن الصورة اللفظية يمكن أن تكون في غاية التعقيد، والجمل تقبل لمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعا، فهي عنصر مطاط، وبعض الجمل تتكون من كلمة واحدة؛ "تعالى، لا، أسفاه، صه..." وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا مكتفيا بنفسه"[(1)].

لم تهتم اللسانيات التوليدية التي سبقت بقليل ظهور علم النص، بأي مكون خارج الجملة، واتجهت إلى دراسة الجملة من خلال البحث في كفاءة المتكلم ومقدرته على توليد أو إنتاج عدد لا حصر له من الجمل انطلاقا من عناصر لغوية محددة. ومن ثم عرف النحو عندها بأنه توليدي تحويلي، يسعى لإجراء التحولات المختلفة في الجمل وليس في النصوص. وإنما الغاية الكبرى للنحو التوليدي هي وضع قواعد كلية لوصف أكبر عدد ممكن من معطيات اللغات الطبيعية الفعلية منها والممكنة التحقيق. فضلا عن ذلك نجد أن أهم المبادئ والاعتبارات التي قامت عليها تلك النظريات تكاد تقصي النص إقصاءً تاما؛ "فسوسير" – مثلا– حين فرق بين اللغة بوصفها

وضعا تصطلح عليه الجماعة، ويشترك في استعمالها جميع أفرادها، والكلام بوصفه تنفيذا فرديا للغة، وحدد بناءً على هذا موضوع اللسانيات باللغة، وأخرج الكلام من منهج دراسته فإن هذا يعني بالضرورة أن لا مكان للنص في هذه النظرية؛ لأن النص أوضح صورة يتجلى فيها الاستعمال الفعلي الفردي للغة.

وبشكل عام كانت الجملة إلى منتصف الستينيات يُنظر إليها على أنها أعلى وحدة قابلة للوصف اللساني، سواء على المستوى الصرفي –التركيبي أو على المستوى الدلالي. وعادة ما كان الوصف يأخذ كل جملة على حدة، أو يأخذ متوالية من الجمل منظورا إليها بوصفها مركبا جمليا. ويتجلى الموقف الأساسي لاقتصار الدرس اللساني على الجملة في تعريف بلومفيلد (Bloomfield) للجملة تعريفا شكليا صارما بقوله: هي "مركب لا يكون في قول ما جزءا من مركب أكبر منه"[2] أو هي "شكل لغوي مستقل، لا يدخل –عن طريق أي تركيب نحوي–في شكل لغوي أكبر منه"[3]، وهذا يعني أن الجملة عند بلومفيلد (Bloomfield) أكبر وحدة لغوية، وهو ما يفضي بالضرورة إلى نفي وجود وحدات لغوية أكبر منها بما في ذلك النص .

إن اللسانيين الذين اعتمدوا على الجملة في دراستهم قد أبعدوا العوامل الاجتماعية والتواصلية، ولم ينظروا إلى السياق اللغوي في علاقته بأحوال الخطاب ومقتضيات التواصل اللغوي وملابساته المختلفة، ليس لأنهم غير واعين به، وإنما لأنهم رأوا من الناحية المنهجية أنه لا يدخل في مقتضيات دراساتهم وأبحاثهم في تحليل اللغة[4].

ثم بدأ الوضع يجنح نحو التغيير بالتدرج بدءا من النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي والنصف الأول من سبعينياته؛ حيث مالت الدراسات اللغوية إلى التمرد على الجملة والتحرر من قيودها، لتنفتح لها آفاق جديدة تخرجها من بوتقة الجملة إلى النص، ليظهر اتجاه يدعو إلى دراسة الوحدات اللغوية الأكبر من الجملة والمقصود النص، "فالانشغال السابق بالجملة التوضيحية المنعزلة عن مواقف النصوص الاتصالية يتحول إلى اهتمام جديد بحدوث التجليات الطبيعية للغة؛ أي النص"[5].

وحتى مع كون هذه الدعوات لم تجد آذانا صاغية في بداياتها الأولى إلا أنها تظل الأساس الذي بنيت بعده باقي المحاولات لتأسيس علم قائم بذاته، تعددت مسمياته بين علم نص، او لسانيات نص، أو نحو نص... لكن على العموم يمكن اعتبار لسانيات النص تسمية واسعة تصدق على أية دراسة ترى في النص موضوعها الأول، والوحيد، والأساسي، وتعمل على إخراجه من النظرة الجزئية إلى الكلية، ومن الطابع النظري إلى الطابع العملي الفعلي وينقل الكفاية من شكلها النحوي إلى الشكل التواصلي مستغلة كل الأشكال الخطابية المتنوعة التي يتقدمها النص.

إلا أنها لم تجد مسيرتها الطبيعية إلا في ظل اللسانيات المؤسَّسة تداوليا التي مهدت لها أعمال "مالينوفسكي (Malinovski)، وبوهلر (Bohler)، وفيرث (Firth)، ماثزيوس (Mathesios)، وياكبسون (Jackobson)، وموريس (Moriss)، وأوستن (Austin) وسيرل (Searle)، وهايم(Haim) "وآخرين.

فمن الصعب أن يُقارب النص، وتُحدد طبيعته، وتوصف خصائصه في إطار نظري يعرض عن البعد التداولي للغة[6].

وانتقلت لسانيات النص بذلك إلى إطار بنية كلية ذات مضمون أشمل تجعل من الظواهر التركيبية للنص التي تتجاوز إطار الجملة موضوعا لها ومجالا لبحثها؛ فالانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص هو انتقال في المنهج والهدف والطريقة والأداة مما يجعله التحول الأهم في تاريخ البحث اللغوي. وهو في الوقت نفسه أمر متوقع

الحدوث ومنتظر لأن الدراسة المتمركزة حول الجملة بلغت ذروتها ومنتهاها في الوقت نفسه وأكدت على أنها لا يمكن أن تقود الدرس اللساني لما هو أبعد أو أفيد .

غير أن بلوغ مرحلة الانتقال في المنهج والطريقة والهدف لم يكن من أول ظهور لسانيات النص بل مرت النقلة بمراحل يمكن تقسيمها إلى مراحل ثلاث؛ اكتفت الأولى بالتوسع من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص دون استحداث أدوات مناسبة لهده النقلة، ولم يتم التفصيل في نحو مناسب للنص إلا في مرحلة ثانية، أما الثالثة فعرفت نضوج هذا العلم وتعدد مشاربه وزوايا نظر الباحثين إليه.

2-1- مراحـــــــل النقلة:

المرحلة الأولى (الإرهاصات):

تزامنت الدعوات المبكرة للسانيات النص مع الحقبة التواصلية؛ وهي حقبة حاولت إخراج اللسانيات من طابعها التجريدي المحض إلى طابع واقعي وظيفي؛ أين تمت الإشارة لأهمية الجانب التواصلي للغة[7]"وأن الكلمات ليس لها معان، وإنما لها استعمالات تخرج بها من محيط اللغة الساكن إلى محيط الكلام المتحرك، كما أن معنى الكلمة يكمن في استعمالها"[8].

يمكن إعادة الإشارات الأولى الداعية إلى هذا التوجه إلى هملسليف (Hjelmslev) الذي قدم في عام 1943 كتابا ضمنه إشارة إلى أهمية دراسة النص؛ وذلك بتمييزه بين علاقات التتابع وعلاقات الاستبدال، ودعوته إلى مناقشة صنوف العلاقات المتنوعة والممكنة التي يمكن أن تتأصل في اللغة، باعتبار أن اللغة في نظره مجموعة من العلاقات.

غير أن آراء "هملسليف (Hjelmslev)"هذه لم تحظ باهتمام الباحثين بل على خلاف ذلك كانت محط انتقاد كثير منهم لغموضها وعدم قابليتها للتطبيق بما تحويه من مصطلحات بالغة التعقيد.

من الدراسات الهامة التي تلت هذه المحاولة، دراسة فيرث العالم اللغوي الانجليزي الذي أشار إلى أهمية النظر إلى عملية الكلام في سياق الموقف؛ إذ يعد فيرث من اللغويين الذين أبرزوا دور السياق في فهم اللغة؛ إذ اعتبر أنّ عملية التحليل الدلالي تتم وفق سياق منبثق من الأحداث فيتداخل مع سياقات مختلفة تنتمي في مجموعها إلى سياق عام يوصف بالسياق الثقافي، وهو الإطار العام الذي بداخله تتحقق أحداث المواقف اللغوية ما دام أن استعمال اللغة عند فيرث ما هو إلا شكل من أشكال الحياة الإنسانية؛ ومما لا شك فيه أن هذه الدراسات أقرب ما تكون إلى ما قدمته الدراسات اللغوية النصية المعاصرة.

وقد تلت هاتين المرحلتين محاولة تعد من أشهر المحاولات لصاحبها "زيلغ سابيتي هاريس(Hariss)"، والتي جاءت أربعين سنة بعد بحث اللغوية الأمريكية "نيلز (Niels)"في أطروحة الدكتوراه سنة 1912 التي يعتبر البعض أن دراساتها تحمل إرهاصات نصية.

وتعتبر جهود هاريس في بحثه الموسوم "تحليل الخطاب (L'analyse du discours) "عام 1952محطة هامة في تجاوز لسانيات الجملة، "بدأت مرحلة جديدة في اللسانيات عبر دراستيه في تحليل الخطاب اللتين قدم فيهما تحليلا لنصوص أدخل عناصر دلالية وتداولية إلى الوصف والتحليل اللغويين"[9]؛ إذ حينها "لم يكن أول لساني حديث يعتبر الخطاب موضوعا شرعيا للدرس اللساني فحسب، بل إنه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه بتقديم أو تحليل منهجي لنصوص بعينه[10]؛ وهو بذلك يتجاوز الجملة إلى النص بعد أن كان هذا الأخير مجرد مظهر من مظاهر الاستعمال اللغوي غير القابل للتحديد؛ وإن أبرز ما في عمله مقدمته التي يعلن فيها عن إمكانية تحليل

الخطاب انطلاقا من نوعين من القضايا المترابطة ببعضها، أولهما هو توسيع مجال اللسانيات الوصفية إلى خارج حدود الجملة الواحدة، والثانية تمس العلاقات بين الثقافة واللغة أي بين السلوك غير اللغوي والسلوك اللغوي.

وإن أكثر ما يدفع الباحثين إلى تجاوز الجملة، هو إدراكهم أن الإنسان إنما يعبر بنصوص متماسكة مترابطة ذات معنى، وهذا ما يفصح عنه هاريس(Hariss) حين يقول: "اللغة لا تأتي في شكل كلمات أو جمل مفردة، بل في نص متماسك، بدءا من المنطوق المكون من كلمة واحدة حتى المؤلف المكون من عشرة مجلدات ومن الحوار الفردي حتى المناظرة العامة"[11]، محاولا تجاوز الوصف البنيوي، الذي لا يقف عند حدود الجملة؛"[12]، وقد كان لزاما تجاوز مشكلتين وقعت فيهما الدراسات الوصفية والسلوكية:

1- البحث في إطار الجمل فحسب.

2- الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي.

ولكن محاولة هاريس (Haris) لم تلق اهتمام علماء عصره لعجزها عن توليد نتائج فعالة، وتعذر تحليل كل ما هو فوق مرتبة الجملة تحليلا شكليا صرفا وهذا ما اعترف به هاريس (Haris) نفسه باعتبار ما فوق الجملة مسألة أسلوبية متعلقة بعلم الدلالة لا بعلم النحو .

لا شك في أن محاولة هاريس (Haris) هي لبنة في طريق التغيير والتحرر من قيود الجملة، لكنها لم تُحدث تغييرا يمكن أن يوصف بالجذري للأسس النظرية التقليدية، لاعتمادها على توسيع مجال قواعد الجملة ليلامس حدود النص؛ على اعتبار أن خصائص النص لا تختلف عن خصائص النحو الجملى، وإنما هي مجرد توسعة لها، فكان النحو المخصص له يعتمد على توسعة مجال النحو التقليدي.

المرحلة الثانية(التأسيس):

أ- جهود هالداي ورقية حسن:

وفي سنة 1968 ظهرت أبحاث "هالداي ورقية حسنHalliday/R.Hassan"، حول الاتساق النصي في اللغة الانجليزية بدءا بأبحاث ثلاثة لرقية حسن عرفت فيها الباحثة مفاهيم مفتاحية في علم النص؛ الاتساق ،النص، الربط... كما تناولت بالبحث وسائل الاتساق المختلفة، قامت الباحثة بعد ذلك بإتمام بحثها بالاشتراك مع "هالداي لينتج ثلاثة فصول جديدة. جمعت البحوث كلها في كتاب نشر سنة 1976 في لندن في فصول ثمانية بإشراف "هاليداي الذي قام بمراجعة جميع فصوله الستة، مضيفا إليها فصلين، قام هو بكتابتهما، حتى يستوي الكتاب بفصوله الثمانية. في الفصل السابع الذي عنون بـ (معنى الاتساق) أعاد هاليداي صياغة المفاهيم التي ذكرتها رقية حسن في الفصل الأول.

أما الفصل الأخير (تحليل الاتساق) فكان دراسة تطبيقية لسبعة نصوص، اعتمادا على مفهوم الرابط، أي نوع العلاقة بين العنصر الاتساقي والعنصر المفترض[13].

ب- جهود اللغويين الألمان:

ومن العلامات الفارقة في تأسيس هذا العلم، وبروز المرحلة الجديدة منه أعمال مجموعة من الباحثين الألمان وذلك سنة 1968 بإشراف "فايرنينش(Weinrich) وهارتمان(Hartmann) وغيرهما، أين انعقد أول مؤتمر لمناقشة علم لغة النص في كونستانس بإشراف هارتمان(Hartmann) الذي أنشأ بعد ذلك مركزا جديدا للبحث اللغوي النصي وحددت محاضراته المهمة معاييره ومهامه في اثني عشر مبحثا. هذا وقد شهدت ظهور مشاريع كثيرة تدور في مجملها حول النصية؛ ويعد مشروع بيتوفي(Betovi) أكثرها طموحا إذ تمكن من استنباط قواعد البنية

العميقة للنصوص، كما "قدم محاولات حديثة وثرية، لها سمات خاصة، وقد اتسمت نظريته بالتوسع والتي استقرأ عناصرها من المنطق والنحو التحويلي ومكونات أخرى دلالية وتداولية"[14].

تطورت الجهود السابقة عل يد فان دايك (T.A. Van.Dijk) الذي ما لبث أن أعاد بلورتها في كتابه النص والسياق، وفيه وظفت لسانيات النص الكثير من المفاهيم التي شكلت محور الدراسة بالنسبة لها. وقد عمل فان دايك بعد ذلك على إبراز دور المتلقي، كما سعى إلى صياغة نموذج تحليل للنص بإدخال عناصر من المنطق الحديث وعلم النفس التجريبي، في إطار أسس اتصالية وتداولية، وتمكن بذلك من التفريق بين البنية الكبرى والبنية الصغرى مقدما تصورا واضحا عن البناء الكلي الممتد للنصوص. قدم فان دايك بهذه الجهود عدة نماذج نصية اعتمدت في أغلبها على عناصر لغوية.

ولقد صُنف النموذج الذي قدمه "هاليداي ورقية حسن (Halliday,R.Hussan) "ومن سار مسارهما بجانب النماذج التي قدمتها المدرسة الألمانية التقليدية مع "هايدولف (Haidolf) "، والمدرسة الأميركية مع بايك1954(Baik)، وهذه النماذج بمجملها صنفت ضمن المرحلة الثانية في نشأة لسانيات النص، وهي المرحلة التي كان هدف البحث فيها وضع أسس لسانيات ما وراء الجملة؛ إذ تم الحديث بشكل مباشر عن الكلام والنص والخطاب، فضلا عن ربط النص بالمحيط الثقافي والاجتماعي والسياسي. غير أن مفهوم النص في هذه المرحلة لم يتعد كونه متتالية من الجمل أو وحدة أكبر من الجملة.

المرحلة الثالثة(مرحلة النضج):

ومع بداية السبعينيات بدأت المرحلة الثالثة من عمر اللسانيات النصية، وهي مرحلة ما زالت آثارها قائمة إلى اليوم، اتجه فيها البحث نحو نظريات بديلة للتصورات السابقة في مقاربة النصوص[15]وانفتحت لسانيات النص في هذه المرحلة على حقول معرفية جمة وبدأت تدعو لعلم نص مؤسس بعيدا عن نحو الجملة، فمع استمرار البحث لوضع قواعد محددة لما فوق الجملة اتضح لفريق من العلماء اجتمعوا لهذا الغرض في إحدى الجامعات الألمانية كان من بينهم فان دايك (T.A.Van.Dijk) الذي يعتبره بعض الدارسين صاحب البداية الحقيقية للدراسات النصية، لوعيه وإدراكه أن "الفرق بين علم قواعد الجملة وعلم قواعد النص أكبر شأناً مما كان يعتقد قبلا"[16].

وتعتبر أعمال فان دايك (T.A.Van.Dijk) سببا في استقلال الدراسات النصية كعلم مستقل إذ يقول: "لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية غالبا عند حدود وصف الجملة وأما في علم النص فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام، ونستعمل وصف الجمل باعتباره أداة لوصف النصوص وما دمنا نتبع من المكونات المعتادة للقواعد ونستعمل النصوص المعتادة لوصف الجملة فإننا نستطيع أن نتكلم عن قواعد للنص[17]، كما أنه سعى في أعماله إلى إقامة لسانيات نصية تدرس البنية النصية ومظاهر التماسك في النصوص آخذا بعين الاعتبار الأبعاد البنيوية والسياقية[18].

ويسعى "فان دايك (T.A.Van.Dijk)" إلى (صياغة نموذج تحليل النص لإقامة تصور متكامل حول نحو النص مستعينا بمعايير النحو الإضافة الترتيب...) لمعالجة الأشكال النحوية وذلك منذ 1972 حيث أظهر كتابه بعض مظاهر أنحاء النص، وظل كذلك حتى 1977 مع كتابه النص والسياق وحتى كتاباته الأخيرة، وقد أشرك القرائن التواصلية والسياق مع العناصر النحوية إذ يرى عدم جدوى العناصر النحوية إذا اعتمد عليها منفردة في فهم النص ولا يمكن الاستغناء عن عناصر السياق والتداول لفهم النص وتفسيره.

تندرج أعمال فان دايك (T.A.Van.Dijk) ضمن إطار التقليد الألماني والنرويجي في مجال اللسانيات النصية الذي تطور إبان الستينيات والسبعينيات وتعد مقاربته مقاربة معرفية، لكون تفكيره قد انصب على القدرات التي من خلالها تتعرف الذوات إلى النصوص المقبولة أي النصوص سليمة البناء من حيث تنظيمها الصوري، مقارنة بتسلسلات أخرى لا تتمتع بهذه الصفة .ويستند نحو النص عند فان دايك (T.A.Van.Dijk) إلى مسلمتين رئيسيتين (مشابهة النص للجملة / ووجود نحو نصي توليدي) [19].

ونجده يصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بكل مستوياتها المختلفة ما دام للقارئ القدرة على إنتاجها وفهمها وتفسيرها في إطار نظرية دلالية وتداولية نحوية الأساس. وكل ذلك سعيا منه لبلوغ نظرية كلية للنص تعالج كل جوانبه فكانت في البداية نظرات جزئية أخذت في التلاحم شيئا فشيئا ثم تضاعفت عند مكونات النظرية النصية لديه حتى تمكن من عقد نموذجه التحليلي للنص إلى حد استحال معه فهمه دون معرفة جيدة بقواعد المنطق والأسس الفلسفية أو المعرفية والتداولية للنص[20].

وهكذا دخلت اللسانيات في حقبة جديدة، يمكن أن تسمى (الحقبة التواصلية)، وهي حقبة تحول النماذج اللسانية من لسانيات يكاد يقتصر اتجاهها على النظام اللغوي (من سوسير إلى تشومسكي) إلى لسانيات تركز على الجانب التواصلي والوظيفي، حيث صار الاستعمال الفعلي للعلامات اللغوية في أحداث تواصلية محققة يقترب بشكل قوي من واجهة الاهتمام، وأصبح يُطالب بإدخال الأقوال اللغوية في مركبات وسياقات شاملة للنشاط التواصلي[21]. ويرى أصحاب هذا الاتجاه "أن معنى الكلمة يكمن في استخدامها، أو كما يقول الفيلسوف الألماني "فتجنشتاين (Vetenshtein) لا تبحث عن كلمة، بل ابحث عن استعمالها"[22].

أما ما حدث في هذا التوجه من تطورات فقد ساقه إلى تداولية معاصرة لم تطبق على جملة مفردة بل تم اختبارها في جوانب نصية ذات اتجاهات مختلفة ليظهر فيما بعد الاتجاه الإدراكي الإجرائي بدافع كثرة الرجوع إلى علم النفس الإدراكي لإيضاح عدد من القضايا اللغوية؛ شرح كيفية إنتاج النصوص وكيفية فهمها ونماذج النص الإجرائية يجب أن تراعي كمية كبيرة من العمليات النفسية عند نشأة النص ومعالجته وبذلك تثبت بأي الطرق ينظم صانع الحدث بواسطة مجموعة محددة من مضامين الوعي والإجراءات لأنواع مختلفة من الممارسات.

وهذا ما قدمه كل من ديبوجراند (R.de Beaugrand) وديسلر (Dissler) سنة 1981 إذ اعتبرا أن المعايير التي ينبغي اعتمادها في تحليل النصوص أربعة لغوي اجتماعي نفسي ذهني مع معايير نصية سبعة.

ويؤكد "دي بوجراند (R.de Beaugrand) أن هذه المعايير ليست جديدة لكن "علاجها حتى هذه اللحظة جاء مفرقا ومدمجا وأن الوظيفة التي تؤديها هذه المعايير هي اكتشاف نصية النصوص من عدمها.

ومع كون دي بوجراند (R.de Beaugrand) وديسلر (Dissler) علمين من أعلام علم النص "وضعا الأسس العامة لنظرية علم لغة النص أو ما يعرف بنحو النص"[23] إلا أن بعض الباحثين يرى أن "الإعداد النظري الأكثر اكتمالا في اللسانيات حول مفهوم النص يعود إلى سويسرا مع جان ميشال آدم (J.M.Adam) الذي تعد أعماله العديدة والمتطورة مرجعا في اللسانيات النصية"[24].

2- التمييز بين نحو النص ونحو الجملة:

يذهب المحدثون إلى تسمية ما ظهر من النحو في التراث العربي القديم بنحو الجملة، ويقررون أن النحويين منذ البداية حملوا على عاتقهم مهمة دراسة الجملة من الناحية الوضعية فصاغوا قواعدها واستقصوا أنماطها، ولكنهم لم يتجاوزوا حدود الجمل في دراساتهم وتحليلاتهم؛ لأنهم عدوا الجملة أكبر الوحدات اللغوية التي ستخضع

لدراسة العالم النحوي أو البلاغي[25]. فلما استدعت الحاجة الانتقال إلى وحدة أكبر كان من الضروري البحث عن آليات نحوية تتماشى وهذه الوحدة الدلالية المستجدة وقد اصطلح عليها بنحو النص. يعرفه سعيد البحيري بأنه "اتجاه لغوي غربي حديث يعنى بوصف البنية الكلية للنص وتحليلها وبيانها دون الاقتصار على دراسة الجملة فقط كما هو مألوف في النحو العادي مع تركيز الاهتمام على توضيح أوجه الاطراد والتتابع اللغوية والنصية التي تحقق تماسك النص وتناسقه [26].

يصف د. عفيفي نحو النص بأنه " بالنسبة لأي لغة بعينها أكثر شمولا وتماسكا واقتصادا من النحو المصور في حدود الجملة[27]، وذلك لما يوفره من نظم شاملة ومنهج متكامل في دراسته وتحليله لنصوص أغلبها لم يكن يلقى لها بال في النحو التقليدي القائم على تأسيس نحوي جملي؛ إذ يؤسس لقواعد تحليلية جديدة بسمة منطقية تسعى لرصد مؤشرات التماسك بكل أنواعها الساعية لإثبات ترابط النص، وهي متعددة متنوعة فاهتم نحو النص "بظواهر نصية مختلفة منها علاقات التماسك النحوي النصي وأبنية التطابق والتقابل والتراكيب المحورية والتراكيب المتجزأة وحالات الحذف والجمل المفسرة، والتحويل إلى الضمير والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية وغيرها من الظواهر التي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية"[28]، التي: "يسلك الواصف المحلل طريقة خطية متدرجا (الجملة الثانية منها غالبا) حتى نهايته راصدا الضمائر والإشارات المحلية، الإحالية، قبلية وبعدية، مهتما أيضا بوسائل الربط المتنوعة كالعطف والاستبدال على أن النص/الخطاب (المعطيات اللغوية بصورة عامة) يشكل كلا"[29].

إن الحديث عن التمييز بين النحو التقليدي الجملي ونحو النص، هو موضوع خاض فيه كثير من المحدثين، وفصّلوا في تمييزهم بين النحويين، وما اختلفوا في كونهما متمايزين، لكن الاختلاف كان في جزئية العلاقة بين النحوين؛ إذ ترى زمرة من النحويين أن نحو النص تتمة وتكملة للنحو القائم على تأسيس جملي تقليدي؛ إذ لا يمكن البدء من الصفر ولا يليق إهمال جهد فكري نحوي لغوي تجاوز عمره قرونا من الزمن، في حين يذهب آخرون إلى الفصل بين النحويين؛ إذ إن هذه النقلة من الجملة إلى النص ليست ببساطة النظرة التوسيعية القائمة على افتراض أن النص تتابع جملي؛ ج + ج + ج تساوي نص؛ فالنص ليس: "مجرد منزلة مختلفة عن منزلة الجملة... فقد يكون أكثر من كلمة واحدة وقد يتألف من عناصر ليس لها ما للجملة من الشروط مثلا علامات الطرق والإعلان والبرقيات ونحوها[30]. وفيما يلي نمثل لبعض من أشهر من ميز بين النحوين:

1.2. التمييز بين نحو الجملة ونحو النص عند دي بوجراند:

رصد دي بوجراند بعضا من أوجه الخلاف بين النص والجملة حصرها في كتابه النص والخطاب والإجراء[31] في نقاط جوهرية أهمها:

1- النص نظام فعال، والجملة عناصر من نظام افتراضي؛

2- الجملة كيان قواعدي، يتحدد على مستوى النحو؛ أما النص فتجل لعمل إنساني فعلي.

3- الجملة خاضعة لبنية تجريدية يمكن الاستغناء عنها في النصوص دون المساس بالطاقة الاتصالية للنص، فالصواب النحوي إنما هو تعويض للقرائن السياقية؛

4- التمييز بين ما يطابق القواعد النحوية وما لا يطابقها تمييزا تقابليا ثنائيا، والتمييز بين ما يعد نصا وما لا يعد نصا يتم بدرجة معقدة لا بحسب التقابل الثنائي؛

5- ينبغي للنص أن يتصل بموقف، ويمكن أن ترد الجملة منعزلة عن السياق؛

6- لا يمكن النظر للنص باعتبار أنه مجموعة وحدات صرفية أو رموز فهو تجل لعمل إنساني؛

7- الأعراف الاجتماعية تنطبق وتنعكس على النصوص أكثر من الجمل؛ لذلك فإن الوعي الاجتماعي يعترف بالنص لا بأنظمة القواعد النحوية؛

8- العوامل النفسية أوثق صلة بالنصوص من الجمل؛

9- النصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل.

2.2. التمييز بين نحو الجملة ونحو النص عند عبد السلام حامد:

وقد ورد التمييز في بحثه الموسوم "علاقة النحو العربي بنحو النص"، وقد أورد في بحثه نقلا عن د.تمام حسان الصفات المميزة لنحو الجملة وهي:

الاطراد: وفيه أن القاعدة في نحو الجملة حكم على اللغة الفصيحة.

- المعيارية: إذ يتبع النص القاعدة وتسبقه.
- الاطلاق: فالقاعدة النحوية مطردة صادقة على ما قيل من قبل، وما سيقال من بعد، وإليها يرد إليه الكلام كله.
- الاقتصار: والمقصود اقتصار في الدرس اللغوي النحوي التقليدي على الجملة لا يتعداها إلى ما هو أوسع منها، بل يعتبر كل كيان أوسع منها مكونا من تراكمات جملية يصح عليها ما يصح على الجملة النمطية الأولى.

أما نحو النص فهو على خلاف ذلك؛ إذ يمتنع فيه الاطراد لحاجته إلى الاستعانة بأدوات تحليلية قد تكون خارجة عن حدود النحو كاستخدامه للمؤشرات الأسلوبية. وأما عن المعيارية فإنها تنتفي بحكم أن الدراسات اللسانية النصية لاحقة بالنص تابعة له لا تكون إلا بعد إنشاء النص وتمامه، وأما عن الإطلاق فإن خصوصية النصوص المتعددة والمتنوعة هي التي تحدد طبيعة الدراسة التحليلية التي يخضع لها، وأما عن اقتصار الدراسات النحوية التقليدية على حدود الجملة فهو أول وأوضح ما خالفها فيه نحو النص؛ إذ يؤمن أن النص هو أكبر وحدة دلالية قابلة للتحليل.

خلاصـــــة:

عنيت اللسانيات منذ ظهورها بالجملة دراسة وتحليلا وتفكيكا وبناء، حتى أنهكت هذا الدرس اللساني بحثا وتنقيبا، وأنهكها تشبعا وتفصيلا، حينها تفطن بعض الباحثين إلى ضرورة تحويل مجال الاهتمام لبعد جديد عبر جملي؛ أي توجيه البحث إلى وحدات أكبر من الجملة، وإذا كانت اللسانيات التقليدية تشكلت حديثا بناء على توجيهات ومسلمات حفلت باللغة لذاتها وبذاتها وأغرقت اللسانيات في الجملة عناصرها ومكوناتها وطرق تحليلها. فإن لسانيات النص قد أخرجت الدرس اللغوي من هذا المأزق وفتحت له آفاقا جديدة، وقد مر بمراحل ليتأسس يمكن اختزالها في ثلاث:

- المرحلة الأولى: تضمنت إشارات وتلميحات تدعو إلى تجاوز حدود الجملة إلى فضاء أوسع وتكشف عن جوانب العجز في الجملة.

- المرحلة الثانية: تبلورت فيها ملامح علم لغة النص لكنه كان ينظر إليه بمنظار التوسعة؛ أي باعتبار أن علم النص ليس إلا فضاءً أوسع بنيويا من الجملة؛ لذلك وجدناه يستخدم أدواته في الوصف.

- المرحلة الثالثة: تطور فيها علم النص وتوضّحت العديد من جوانبه، وبرزت مرتكزاته وظهرت آليات تحليلية خاصة به؛ وانفتحت لسانيات النص على حقول معرفية متعددة واستفادت منها، لكنها في نفس الوقت استقلت كعلم له ملامحه المميزة.

الهوامش:

1- محمد قصاص عبد الحميد الدواخلي (1950)، فن تدريس اللغة، باريس: مكتبة الانجلو مطبعة نخبة لبنان، صفحة 101.

2 - الشاوش (2001)، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، صفحة 37.

3- هاينة مان وفيفهنجر ترفالح شيب (1999)، مدخل إلى علم اللغة النصي، جامعة الملك سعود: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 19.

4- إبرير بشير (1998)، من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، مجلة الموقف العربي–اتحاد الكتاب العرب– ع412، ص16.

5- بوجراند (1998)، النص الخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، القاهرة–ط1: عالم الكتب، ص 171.

6- الكعاك (1991م)، الاتساق في اللغة العربية (بحث دبلوم عالٍ) في ضوء اللسانيات العربية القديمة والأنحاء الوظيفية المعاصرة (بحث دبلوم عالٍ)، الرباط: جامعة محمد الخامس–كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص5.

7- بوجراند (1998)، مرجع سابق، ص 172.

8- هاينة (1999)، صفحة 18.

9- مصلوح (1992)، الأسلوبية دراسة لغوية إحصائية، القاهرة–ط3: عالم الكتب، ص407.

10- البحيري (2010)، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، القاهرة: ط2–مؤسسة المختار، ص19/18.

11- هاينة (1999)، صفحة 21.

12- هاينة 1999، صفحة 21.

13- بلحوت (2005)، الصفحات 67–68.

14- البحيري (2010)، مرجع سابق، الصفحات 95–96.

15- بوجراند (1998)، مرجع سابق، صفحة 166.

16- إلهام أبو غزالة (1999)، مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند و ولفجانج دريسلر، القاهرة، (1999). ط1– الهيئة العامة للكتاب: القاهرة، ص49.

17- فان دايك (2004). النص بنى ووظائف، مدخل أولي إلى علم النص، تأليف العلماتية وعلم النص. ط1–المركز الثقافي العربي، ص147.

18- البحيري (2010)،مرجع سابق، صفحة 115

19- مرجع سابق، صفحة 315.

20- مرجع سابق ، صفحة 307.

21- هاينة (1999)، صفحة 18.

22- البحيري 2010، صفحة 38.

23- عفيفي (2001)، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، القاهرة: مكتبة الزهراء ط1، ص11.

24- ماري آن بافو، جورج إليا برفاتي، (2012)، النظريات السلوكية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد راضي، المنظمة العالمية للترجمة–ط1، ص312.

25- عبد العظيم فتحي خليل، مباحث حول نحو النص، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، شبكة الألوكة ، ص14.

26- البحيري(2010)، ص52.

27- عفيفي(2001)، ص99.

28- البحيري(2010)، ص131.

29- المرجع نفسه، ص131.

30- دي بوجراند، النص الخطاب والإجراء، ص96.

31- بوجراند، النص الخطاب والإجراء، ص92، 93.

المراجع:

1- إبراهيم الكعاك. (1991م) الاتساق في اللغة العربية (بحث دبلوم عالٍ) في ضوء اللسانيات العربية القديمة والأنحاء الوظيفية المعاصرة (بحث دبلوم عالٍ)، الرباط: جامعة محمد الخامس–كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

2- أحمد عفيفي (2001)، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، القاهرة: مكتبة الزهراء ط1.

3- إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر، القاهرة، (1999) ط1–الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

4- بشير إبرير (1998) من لسانيات الجملة إلى علم النص، مجلة الموقف الادبي –اتحاد الكتاب العرب–العدد412.

5- دي بوجراند، تر: تمام حسان ، (1998). النص الخطاب والإجراء. القاهرة–ط1: عالم الكتب.

6- سعد مصلوح (1992). الأسلوبية دراسة لغوية إحصائية. القاهرة–ط3: عالم الكتب.

7- سعيد حسن البحيري (2010). علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، القاهرة: ط2–مؤسسة المختار.

8- شريفة بلحوت (2005). الإحالة دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب (cohésion in English) لهاليداي ورقية حسن (رسالة ماجستير)، الجزائر: جامعة الجزائر–كلية الآداب واللغات.

9- عبد الحميد الدواخلي ومحمد قصاص (1950)، فن تدريس اللغة باريس: مكتبة الانجلو مطبعة نخبة لبنان.

10- علي أحمد خليل، إلهام أبو غزالة، (1999)، مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية دي بوجراند وديسلر. القاهرة: ط2– الهيئة المصرية للكتاب.

11- فان دايك (2004). النص بنى ووظائف، مدخل أولي إلى علم النص، تأليف العلماتية وعلم النص، ط1–المركز الثقافي العربي.

12- ماري آن بافو، جورج إليابرفاتي، (2012)، النظريات السلوكية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد راضي، المنظمة العالمية للترجمة–ط1.

13- محمد الشاوش (2001). أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية –تأسيس نحو النص– تونس جامعة منوبة كلية الآداب المؤسسة العربية للتوزيع.

14- هاينة مان وفيفهنجر ترفالح شيب (1999)، مدخل إلى علم اللغة النصي، جامعة الملك سعود: دار الفجر للنشر والتوزيع.